الأمم المتحدة

E/2015/63

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 May 2015
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرَّخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ موجَّهة من القائمة بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة لزامبيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يُشرفني أن أرفق طيه تقرير زامبيا الوطني بشأن التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لأجل الاستعراض الوزاري السنوي المقرَّر عقده أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وسيكون من دواعي امتناني أن تعمموا هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ٥ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) كريستين كالاموينا

القائمة بالأعمال بالنيابة

230615 190615 15-08551X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرَّخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الموجَّهة من القائمة بالأعمال بالنيابة ببعثة زامبيا الدائمة لدى الأمم المتحدة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير زامبيا الوطني عن التقدم المحرز في سبيل تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

موجز تنفيذي ٣

أولاً – معلومات أساسية ٤

ثانياً – تنفيذ خطط التنمية الوطنية في زامبيا ٥

ألف – التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرئيسية ٥

باء – أداء زامبيا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ٦

جيم – الأنشطة والاستراتيجيات والدروس المستفادة ١٢

١ – أنشطة السياسة العامة، والاستراتيجيات ١٢

٢ – الدروس المستفادة الرئيسية ١٣

٣ – العمل مع الشركاء الإنمائيين..... ١٥

ثالثاً – البؤرة المواضيعية ١٦

ألف – الفرص والانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة ١٦

رابعاً – استنتاجات وتوصيات ١٨

الاستنتاجات ١٨

التوصيات ١٩

موجز

شهد العقد الماضي أداءً رائعاً من جانب زامبيا بشأن النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه ٦ في المائة وبشأن التنافسية التجارية العالمية أيضاً. إلاّ أن مؤشرات التنمية البشرية وتقليل أوجه التفاوت لم تكن متماشية مع معدل الأداء الاقتصادي. ومن قبيل المفارقات أن زامبيا تدخل في عداد أفضل خمسة بلدان أداءً في مجال التنافسية التجارية العالمية في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وقد ثبتت بعض مؤشرات اقتصادها الكلي الرئيسية التي من قبيل التضخم، الذي خُفِّض ليصبح مجرد أرقام أحادية (تحت ٨ في المائة) مقابل ١٠٩ في المائة عام ١٩٩١. وزاد الاستثمار المباشر الأجنبي فيما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٤ من ٣٥٧ مليون دولار إلى ٢ ٢٣١ مليون دولار، مما جعل زامبيا واحدة من المقاصد الاستثمارية المرغوبة في أفريقيا. وفي مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أعدت زامبيا ٣٩ مؤشراً لقياس الأداء من أجل تحقيق غايات ٢٠١٥. وسُجل نجاح فيما يختص بالمؤشرات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتعليم الابتدائي، والمؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في التعلم الابتدائي.

ويستلزم النمو الاقتصادي المستدام لأجل الحد من الفقر، واللامساواة والضعف، تقوية الشراكات بين الحكومة والشركاء المتعاونين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لضمان إسهام الاستثمارات الإنمائية الوطنية في رفاه السكان المستهدفين. ولذلك، شرعت الحكومة، في إطار التخطيط الإنمائي الوطني، في سلوك مسارات إنمائية قادرة على إحداث التغيير، وتتسم بقدر كافٍ من الإبداع والابتكار، سعياً إلى نمو شامل للجميع ومنصف ومستدام في الخطة الإنمائية الحالية. ويرتكز هذا النهج على سيناريوهات واسعة النطاق تشمل العدالة الاجتماعية والتحول المؤسسي والتنويع الاقتصادي والنمو.

وسيقترن النهج المبيَّن بجلاء أعلاه باستراتيجيات وسياسات قطاعية مؤسسية تضطلع بتنفيذها وزارات الحكومة. ودعماً لعملية إحداث التغيير وضماناً لاتساقها واستجابتها لاحتياجات المستحقين، وضعت زامبيا سياسة تخطيط وميزنة وطنية بهدف ربط الخطط بالميزانيات وضمان جعل خططها الإنمائية أساساً لتحديد الأولويات وتخصيص الموارد. ويتوقع أيضاً أن يُعزِّز هذا تنسيق التخطيط القطاعي وأن يعالج بصورة فعَّالة ما لوحظ من عدم كفاية التآزرات فيما بين القطاعات وعدم كفاية القدرات المؤسسية وضعف التشريع، بغية دعم الصلات بين الخطط والميزانيات. ويتوقع أن يؤدي هذا إلى إرساء أساس متين لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

أولاً - معلومات أساسية

١ - في أثناء السنوات العشر السابقة، ظلت زامبيا في طريقها لتحقيق رؤيتها لسنة ٢٠٣٠ (''رؤية ٢٠٣٠'') التي تتمثل في تحولها إلى بلد متوسط الدخل ينعم بالرفاهية. واستناداً إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والإدارة الحصيفة للاقتصاد الكلي، شهدت زامبيا في تلك الفترة نمواً اقتصادياً عاتياً. وبلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٦ في المائة بينما انخفض التضخم في السنوات العشر السابقة إلى أقل من ٨ في المائة مقابل ١٠٩ في المائة عام ١٩٩١. وكان النمو مدفوعاً بأداء قوي في مجال الصناعات الاستخراجية، وبالزراعة حسب التقلبات الدورية. وفي ٢٠١٠، ارتقت زامبيا إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وحققت مزيداً من النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية. وفيما بين ٢٠٠٥ و٢٠١٤، ازداد الاستثمار المباشر الأجنبي من ٣٥٧ مليون دولار إلى ٢ ٢٣١ مليون دولار. وصُنِّفت زامبيا، بعد أن دفعتها الزيادات المتواصلة في نصيب الفرد من الدخل وفي متوسط العمر وفي معدلات التعليم، كبلد مندرج في فئة 'التنمية البشرية المتوسطة' في ٢٠١٤,

٢ - إلاّ أن التركيب الهيكلي لاقتصاد زامبيا وإقليمها الشاسع المساحة، المتسم باختلافات مناطقية ملحوظة في الموارد، ولّدا تفاوتات مستمرة. ورغم وفرة الموارد الطبيعية في زامبيا، يعتمد اقتصادها بشدة على الصناعات الاستخراجية التي تتسبب في أكثر من ٧٠ في المائة من حصائل التصدير وتستخدم أقل من ٢ في المائة من السكان، ويتعرض البلد لتقلب أسعار النحاس العالمية. ويعيش نحو ٦٥ في المائة من السكان في المناطق الريفية ويعتمدون على زراعة الكفاف وصيد الأسماك. ولا يوجد بين ثلاثة ملايين رجل و٢,٨ من ملايين النساء المندرجين في القوى العاملة سوى ٠,٨ مليون نسمة مستخدمين رسمياً، أما الباقون فإنهم عاطلون أو مستخدمون بشكل غير رسمي. وتتفاقم أوجه اللامساواة جرّاء هيمنة القطاعات كثيفة رأس المال والصناعات الاستخراجية المولِّدة لقيمة مضافة منخفضة بوصفهما القوتين الدافعتين للنمو في اقتصاد زامبيا المتسم بوفرة الأيدي العاملة. وبلغ توزيع الدخل، مقاساً في ٢٠١٠ بمعامل جيني، ٠,٦٥,

٣ - ولدى زامبيا موارد طبيعية هائلة تُحفِّز النمو الاقتصادي. وفي الوقت الراهن، يُصدَّر معظم الموارد الطبيعية كمواد خام تسفر عن قيمة مضافة لا يعتد بها كثيراً، الأمر الذي يثبِّط التصنيع والتنويع الاقتصادي وتهيئة فرص العمل اللائقة. وقد اعترف البلد بالحاجة إلى التنظيم الفعال لاستغلال الموارد الطبيعية والاضطلاع بتخفيف آثار تغيُّر المناخ لكي تُصان موارده الطبيعية الوفيرة، بهدف استغلالها في مسعاه للحد من الفقر.

٤ - وتواصل زامبيا الالتزام التام بتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات الدولية وجدول أعمال التنمية العالمية، وذلك من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، والالتزام الآن بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقبلة. وتلك كان لها دور هام في تشكيل استراتيجياتها الإنمائية حتى الآن، ويتوقع أن تؤدي أهداف التنمية المستدامة دوراً من هذا القبيل بعد تبنيها. ولذلك، فإن تكوين الثروات، والقضاء على الفقر، ورفع معدلات العمالة الرسمية، وتعزيز التنمية الريفية، وتقليل أوجه اللامساواة، وتعزيز التنويع الاقتصادي تُمثل في مجموعها ملامح أساسية لرؤية ٢٠٣٠ وستظل تلهم خطة التنمية الوطنية. وتلك ستظل أيضاً مجالات رئيسية للتركيز الاستراتيجي في خطط التنمية اللاحقة.

ثانياً - تنفيذ خطط التنمية الوطنية في زامبيا

ألف - التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الرئيسية

٥ - عند الاستقلال المتحقق في عام ١٩٦٤، قدَّمت الحكومة الجديدة عن طريق خطط التنمية الوطنية استراتيجيات وسياسات تلاءمت مع ظروف زامبيا لحين نشوء التحديات الاقتصادية الناجمة، عن انخفاض أسعار النحاس وأزمة النفط العالمية في سبعينيات القرن العشرين. وهذه العوامل أدّت بالحكومة إلى الإفراط في الاقتراض في محاولة للتخفيف من قسوة وضعها الاقتصادي. كذلك، منعت حالة الاقتصاد الصعبة حكومة زامبيا من سداد فوائد ديونها، مما أسفر عن زيادة عبء الدين الذي خنق المجال المالي المتاح لزامبيا.

٦ - وبتولي حكومة جديدة السلطة في ١٩٩١ جرى تسريع برنامج التكيَّف الهيكلي واحتوى على سياسات الخصخصة وتحرير الاقتصاد. وأعدت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي الجديد (١٩٩٢-١٩٩٤) الذي استُخدم لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي ولتدشين مجموعة متنوعة من برامج الاستثمارات القطاعية. وشارك في إعداد هذه الاستراتيجيات والسياسات أصحاب المصلحة بمختلف فئاتهم، ومنهم الشركاء المتعاونون والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وكجزء من التنظيم الهيكلي للخدمة العامة أثناء الإصلاحات الاقتصادية، تخلَّت الحكومة عن التخطيط الإنمائي الوطني، مما أدى - للأسف - إلى فقدان المحور الإنمائي المشترك والتناسق والتنسيق بين القطاعات وغير ذلك من الشركاء الإنمائيين.

٧ - وفي ٢٠٠٢، أعادت زامبيا تشكيل عملية التخطيط الإنمائي الوطني بدمج ورقة استراتيجية الحد من الفقر (٢٠٠٢-٢٠٠٤)، بدعم من الشركاء المتعاونين، في خطة التنمية الوطنية الانتقالية (٢٠٠٢-٢٠٠٥).

٨ - وفي ٢٠٠٦، أعدت زامبيا رؤية طويلة الأجل سُميت 'رؤية ٢٠٣٠'، بهدف تحويل البلد إلى بلد متوسط الدخل ينعم بالرفاهية. وفي أثناء الفترة نفسها، أُعدت خطة التنمية الوطنية الخامسة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، التي هدفت إلى التغلب على التحديات القائمة في مجال السياسة القطاعية وتنسيق الاستراتيجيات وبلوغ الحد الأمثل لاستخدام الموارد المحدودة. وتحقق استقرار الاقتصاد، مما كفل نمواً اقتصادياً مشهوداً بلغ متوسطه ٦ في المائة.

٩ - ورغم النمو الاقتصادي المشهود، أفاد تقييم منتصف المدة لخطة التنمية الوطنية الخامسة بوجود عدد من التحديات في تنفيذها، ومن هذه التحديات عدم وجود إطار قانوني شامل وضعف الصلات بين عملية التخطيط الإنمائي الوطني وإطار الإنفاق المتوسط الأجل، بما في ذلك الميزانية السنوية. وبينما وجدت صلات ضعيفة في مختلف مستويات الحكومة، وجدت تآزرات محدودة في الخطط الوطنية والقطاعات والمقاطعات والمراكز الإدارية. وتواصلت هذه التحديات في وضع وتنفيذ خطة التنمية الوطنية السادسة (٢٠١١-٢٠١٥).

١٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قررت الحكومة الجديدة تنقيح خطة التنمية لتصبح الآن خطة التنمية الوطنية السادسة المنقَّحة (٢٠١٣-٢٠١٦)، التي هي خطة متوسطة الأجل تهدف أساساً إلى تعديل تركيز الأولويات والسياسات الحكومية لتحقيق التنمية الريفية، وتهيئة فرص العمل والنمو الشامل للجميع بما يتمشى مع النموذج الإنمائي للحكومة الجديدة.

١١ - وللتغلب على التحديات القائمة في عملية التخطيط الإنمائي الوطني المشار إليها أعلاه، أعدت الحكومة في ٢٠١٤ السياسة الوطنية للتخطيط الإنمائي والميزنة، التي يهتدي بها فيما يُقترح من سنّ لتشريعات التخطيط والميزنة. ويتوقع أن يفضي تنفيذ هذه السياسة إلى كفالة ما يلزم لترتيبات مؤسسية، وإطار قانوني، وآليات رصد وتقييم تسفر عن تآزرات بين مختلف مستويات الحكومة في تنفيذ الخطط الوطنية، بما في ذلك تنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

باء - أداء زامبيا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

١٢ - تجاوز أداء زامبيا الاقتصادي مؤشرات التنمية البشرية والنتائج المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وستساعد القاعدة الاقتصادية النشطة البلد على إعادة تشكيل آليات إنجازه الإنمائي بهدف التركيز على بلوغ مؤشرات التنمية البشرية ومعالجة المهام غير المكتملة المتعلقة بتلك الأهداف. ورغم إحراز قدر كبير من التقدم بشأن عدد من غايات الأهداف الإنمائية للألفية، لم يكن هذا كافياً لبلوغ معظم الأهداف المرجوة.

١٣ - ولم تنخفض مستويات الفقر انخفاضاً كبيراً يكفي لتمكين البلد من إدراك الهدف ١ المتمثل في إنقاص الفقر المدقِّع إلى ٢٩ في المائة. وما حدث بدلاً من ذلك هو انخفاض عدد الفقراء بحيث بلغت نسبتهم ٦٠,٥ في المائة مقابل ٦٨ في المائة عام ٢٠٠٤. وبينما تراوح الفقر المدقع بين ١١,٥ في المائة في المناطق الحضرية و٧٠ في المائة في المناطق الريفية عام ٢٠٠٦ قُدِّر الفقر المدقِّع في الريف بـ٨٠,٣ في المائة مقابل ٢٩,٧ في المائة في الحضر. وفي ٢٠١٠، كانت الأمور على نفس المنوال، حيث كانت نسبة الفقراء ٧٧,٩ في المائة في المناطق الريفية مقابل مستويات للفقر في الحضر بلغت ٢٧,٥ في المائة. وهذه النتائج تبين أن الفقر في الريف والفقر في الحضر معاً لم ينخفضا إلاّ بنسبة ٢ في المائة فيما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠، إذ انخفضت في الريف من ٨٠,٣ إلى ٧٧,٩ في المائة وفي الحضر من ٢٩,٧ في المائة إلى ٢٧,٥ في المائة.

١٤ - وعند تعديل مؤشر التنمية البشرية في زامبيا لمراعاة اللامساواة، ينخفض المؤشر بنسبة ٣٥ في المائة. ورغم ذلك، يلتحق أطفال زامبيا جميعهم بالمدارس الابتدائية ويتحقق التكافؤ بين الجنسين فيما يختص بالقيد بالمدارس وإن انخفض معدل ذلك التكافؤ في مرحلة التعليم الثانوي من ٠,٩٢ في ١٩٩٠ إلى ٠,٨٦ في ٢٠١٠. وازدادت نسبة الشباب الملمين بالقراءة والكتابة من ٧٠,١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٨,٧ في المائة عام ٢٠١٠، بينما ظلت نسبة النساء الملمات بمعدل أبطأ في مجال الانتقال في صفوف التعليم الثانوي وكذا في مجال إتمام ذلك التعليم. وفضلاً عن ذلك، تحسَّن التكافؤ بين الجنسين في التعليم الجامعي في السنوات الخمس الماضية وبلغ معدله ٠,٧٥.

١٥ - وفيما يختص بالهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، انخفضت وفيات الأطفال دون الخامسة من ١٩١ لكل ١ ٠٠٠ مولود في ١٩٩٢ إلى ٧٥ لكل ١ ٠٠٠ مولود في ٢٠١٣/٢٠١٤، وهذا أقل من الرقم المستهدَف لـ ٢٠١٥ وهو ٦٣,٦ لكل ١ ٠٠٠ مولود. وبلغ معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة الحدّ الأعلى في المناطق الريفية، إذ بلغ ٨٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود بالمقارنة بـ ٧٢ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود في المناطق الحضرية. كما انخفضت وفيات الرُضَّع من ١٠٧ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود في ١٩٩٢ إلى ٤٥ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود في ٢٠١٣/٢٠١٤. وعلى غرار وفيات الأطفال دون الخامسة، فإن وفيات الرُضَّع أكثر في المناطق الريفية، إذ بلغت ٤٩ حالة وفاة لكل ١ ٠٠٠ مولود بالمقارنة بالمناطق الحضرية حيث بلغ عدد حالات الوفاة ٤٦ حالة لكل ١ ٠٠٠ مولود. وعلى الرغم من هذا الأداء، ما تزال زامبيا متخلفة عن تحقيق الغاية

المنصوص عليها في الأهداف الإنمائية للألفية، المتمثلة في ٣٥,٧ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١ مولود بحلول سنة ٢٠١٥.

١٦ - وتحسّنت نسبة تحصين الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة ضد الحصبة، إذ زادت من ٧٧ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٨٤ في المائة في ٢٠١٣/٢٠١٤. ومن الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال في زامبيا الالتهاب الرئوي (١٢ في المائة)، والملاريا (١٢ في المائة)، والإسهال (٨ في المائة)[1].

١٧ - وسجَّلت زامبيا تناقصاً مشهوداً في الوفيات النفاسية، إذ انخفض عددها من ٦٤٩ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حيّ في ١٩٩٦ إلى ٣٩٨ حالة وفاة في ٢٠١٣/٢٠١٤، إلاّ أن هذا دون المستهدَف لـ ٢٠١٥ وهو ١٦٢,٣ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حيّ. وتناقُص الوفيات النفاسية يُعزى جزئياً إلى نسبة حالات الولادة على أيدي موظفين صحيين مهرة، وقد زادت نسبتها من ٥٠,٥ في المائة في ١٩٩٢ إلى ٦٤,٢ في المائة في ٢٠١٣/٢٠١٤ بزيادة نسبتها ٢٧,١ في المائة. وفيما يختص بالحصول على خدمات الصحة الإنجابية، زاد المعدّل من ٧ في المائة في ١٩٩٢ إلى ٤٤,٨ في المائة في ٢٠١٣/٢٠١٤، بزيادة نسبتها ٥٤٠ في المائة. وهذا على أساس استعمال معدّل انتشار موانع الحمل المستند إلى الأساليب الحديثة كمعيار لتحقيق الغاية المبيّنة في الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما يزيد معدل الانتشار الحالي لموانع الحمل في المناطق الحضرية البالغ ٥٣ في المائة على مثيله في المناطق الريفية البالغ ٣٩ في المائة، حدثت أكبر الزيادات في السنوات الخمس الماضية في المناطق الريفية، بنسبة ٤١ في المائة مقابل ٢٧ في المائة في المناطق الحضرية.

١٨ - والتحدّيات القائمة في مجال تحقيق أهداف الصحة الإنجابية وصحة الأمهات والمواليد والطفل تشمل تدنّي نوعية الخدمات، ووجود حزمة رعاية غير متكاملة تقدَّم تمشياً مع تحديد المرافق الصحية حسب النوع، والمسائل المتصلة بعدم توافر السلع والأدوية والمعدات واللوازم. وهذا يقترن بالتحدّيات المتمثّلة في تجهيز الموارد البشرية الماهرة وتوزيعها والاحتفاظ بها، لا سيما في المناطق الريفية. والتحدّيات الأخرى تشمل ضَعف المنظومة الصحية التي تتسم بضَعف نظام الإحالة وعدم وجود نُظم وهياكل فعّالة لمعالجة حالات الطوارئ المتعلّقة بالتوليد والمواليد وصحة الطفل. وغالباً ما تؤدي الموارد المالية القصيرة الأجل غير الكافية إلى مفاقمة جميع التحدّيات المبيّنة أعلاه.

(١) Ministry of Health, *Health Sector Annual Review Report*, Lusaka, 2012.

١٩ - ولمعالجة هذه التحدّيات، شرعت الحكومة في حملة لتوظيف أكثر من ٥٠٠ ٧ موظف خط أمامي في المؤسسات الصحية فيما بين ٢٠١٥ و ٢٠١٧ واستهلّت برنامجاً طموحاً للتوسُّع في خدمات الرعاية الصحية بتشييد المزيد من المراكز الصحية، لا سيما في المناطق الريفية. وتخطِّط الحكومة لتبني أثناء تنفيذ خطة التنمية الوطنية السادسة ما مجموعه ٦٥٠ مركزاً صحياً لكي تزيد إمكانية الاستفادة من الخدمات ببلوغ مناطق المحرومة.

٢٠ - وتناقص انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (١٣ في المائة) بحيث تحقّق الهدف الوطني المتمثّل في بلوغ نسبة ١٥,٦ في المائة. وإضافة إلى ذلك، فإن زامبيا في طريقها إلى تحقيق هدف إنقاص عدد الإصابات الجديدة بذلك الفيروس في صفوف الأطفال إلى ٩٠ في المائة بحلول ٢٠١٥. وما زال معدّل انتشار الفيروس إياه (أي الإصابات الجديدة) مرتفعاً في شتّى أنحاء زامبيا. إذ تُصاب الشابات والنساء بذلك الفيروس على نحو غير تناسبي. وقد أحرز تقدُّم مشهود فيما يختص بتوفير إمكانية الحصول على خدمات علاج الفيروسات العكوسة. وستواصل الحكومة تصعيد هذه الجهود واستهداف السكان المُهمَلين حالياً كي لا يتجاوز وباء الإيدز الاستجابة الجاري تقديمها.

٢١ - وسجّلت زامبيا نجاحاً ملحوظاً في حملة مكافحة الملاريا، رغم وجود تراجع في هذه الخطوة الواسعة في الماضي القريب. إذ ازدادت حالات الملاريا من ٢٥٥ لكل ١ ٠٠٠ شخص في ١٩٩٠ إلى ٣٨٢ لكل ١ ٠٠٠ شخص في ٢٠١٤، وزادت حالات الوفاة من ١١ حالة لكل ١ ٠٠٠ شخص في ١٩٩٠ إلى ٢٢ حالة لكل ١ ٠٠٠ شخص في ٢٠١٤. وتبحث الحكومة بكل جدّية الاستراتيجيات المنفَّذة سعياً إلى زيادة الزخم الذي أطلقته في السنوات السابقة.

٢٢ - ورغم أن النسبة المئوية لمن يستخدمون مصدراً مُحسّناً من مصادر مياه الشرب قد ازدادت إلى ٦٣,١ في المائة في ٢٠١٣/٢٠١٤ مقابل ٤٩ في المائة في ١٩٩١، فإن الحصول على المرافق الصحية اللائقة ما زال داعياً للقلق. وقد ازدادت نسبة السكان المحرومين من إمكانية الحصول على مرفق صحي محسَّن من ٢٦ في المائة في ١٩٩١ إلى ٧٢,٧ في المائة في ٢٠١٠. وثمة داعٍ آخر للقلق هو معدّل إزالة الأحراج في زامبيا. ورغم أن نسبة الأراضي المحمية للحفاظ على التنوّع البيولوجي قد ظلّت مستقرة نسبياً عند ٣٨,٨ في المائة في ١٩٩٠ وزادت زيادة طفيفة لتبلغ ٤١ في المائة في ٢٠١٣ نقصت نسبة الأراضي المغطّاة بالأحراج من ٥٩,٨ في المائة إلى ٤٩,٩ في المائة في الفترة نفسها، جرّاء فقدان ما يتراوح بين ٢٥٠ ٠٠٠ و ٣٠٠ ٠٠٠ هكتار من الأحراج كل سنة بسبب إزالة الأحراج.

٢٣ - وتحاول زامبيا، شأنها شأن معظم البلدان النامية، معالجة قضايا تغيُّر المناخ نتيجة لضعف قدرتها على التصدّي والتكيُّف. إذ أن انعدام المعلومات الموثوق بها لصُنع القرار يجعل من الصعب القيام بأمرين هما التنبؤ بتغيُّر المناخ وتوفير إشعار مبكِّر بما يتصل بذلك التغيُّر من كوارث، ووضع سياسات متجاوبة ذات صلة بالموضوع لتخدم منظومة وطنية للإشعار المبكِّر. ولتحقيق ذلك، شرعت زامبيا في عملية دمج لتدابير تستهدف التكيُّف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره بحيث تندرج في خطط تنميتها الوطنية. وقد استُنبِطَت صكوك لاستراتيجيات قطاع التحصين من العوامل المناخية، وستوضَع موضع التنفيذ في خطة التنمية الوطنية السابعة.

٢٤ - وإدراكاً لكون إزالة الأحراج والممارسات غير الآمنة في مجال استخدام الأراضي هما العاملين الأكثر إسهاماً في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تليهما العوامل المرتبطة بالأنشطة الصناعية، ستتضاعَف تدابير التخفيف من حدة الآثار والتكيُّف في هذه القطاعات بينما يُكفَل احتواء العوامل الأخرى التي تساهم في تسارع تغيُّر المناخ. وفيما يتعلّق بالمواد المستنفِدة لطبقة الأوزون، شهدت زامبيا تناقص طاقة استنفاد الأوزون من ٣٤,٦ طنّاً في ١٩٩٠ إلى نحو طنّين اثنين من تلك الطاقة في ٢٠٠٨، رغم أن البلد كان لا يزال يستهلك بحلول ٢٠١١ هيدروكلوروفلورو كربونات مكافئة لـ ٩,٢٣ أطنان من المواد المستنفِدة لطبقة الأوزون. وفي تلك الأثناء، انخفضت نسبة السكان الذين يستخدمون أنواع الوقود الصلب من ٨٩ في المائة في ١٩٩٠ إلى ٨٢,٩ في المائة في ٢٠١٠.

٢٥ - وإجمالاً، هناك عدد من التحدّيات المرتبطة بالتدهور البيئي، ومنها ارتفاع مستويات الفقر، التي تجعل غالبية الفقراء، لا سيما في المناطق الريفية، معتمدين على الموارد الطبيعية لكسب الرزق. ونظراً لأن هؤلاء الفقراء يزدادون فقراً، فإنهم يتزعون إلى استخدام ممارسات إنتاج وحصاد من الكتلة الأحيائية الطبيعية المتناقصة فعلاً تتسم بكونها ممارسات أقل استدامة، وبذلك يسهمون في زيادة تدهور تلك الكتلة. وإذ لاحظت الحكومة أن هذا يؤدي إلى خلق دائرة مفرغة، يزداد بفعلها كل من الفقر وتدهور الموارد في الوقت الذي يعزِّز فيه كل منهما الآخر، فقد أدخَلت برامج معيّنة تهدف إلى تقليل الاعتماد الشديد على البيئة للحصول على الطاقة والوقود. وبرنامج كهربة الريف هو نشاط من هذا القبيل يهدف إلى زيادة إمكانية حصول الريفيين على الكهرباء بوسائل أرخص وفي متناول أيديهم، من قبيل الطاقة الشمسية. وهذا النشاط تحقّق بارتفاع النسبة المئوية للأسر المعيشية التي بإمكانها الحصول على الكهرباء من ١٨,٥ في المائة في ٢٠٠٧ إلى ٢٧,٩ في المائة في ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢٦ - وفيما يختص بتحقيق الغايات المرتبطة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، هناك تقدُّم ملحوظ استناداً إلى مؤشرات من قبيل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي، والنفاذ إلى الأسواق، والقدرة على تحمُّل الدَين، والاتصالية.

٢٧ - فقد زادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى زامبيا من ٤,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٦ إلى ٥,٩ في المائة من ذلك الناتج في ٢٠٠٩ قبل أن تتناقص إلى ٣ في المائة منه في ٢٠١٣. وبحلول سنة ٢٠١١، قُدِّرت المساعدة الإنمائية الرسمية بـ ٤٨٠,١٦ مليون دولار (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣)[٢]. وفي ٢٠١٣، تسببت المِنح الإجمالية في ٠,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للدعم الميزانوي المباشر (٠,٢ في المائة)، والدعم الميزانوي القطاعي (٠,١ في المائة)، والدعم المشاريعي (٠,٥ في المائة). كما تسببت النهوج الشاملة للقطاعات في ٠,٥ في المائة أخرى من الناتج المحلي الإجمالي[٣]. وبفعل الاتجاه الجاري في المساعدة الإنمائية الرسمية، سيتعيّن على الحكومة إعداد وإنجاز آليات تمويل محلّي مبتكرة مستدامة.

٢٨ - وفيما يختص بالاستثمار المباشر الأجنبي، شهدت زامبيا نمواً كبيراً في التدفقات الواردة، إذ يقدِّر مصرف زامبيا ذلك النمو فيما بين سنتي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥ بنسبة ١ ٤٠٠ في المائة، مما أسفر عن تحسُّن مناخ الاستثمار استناداً إلى إدارة حكيمة للاقتصاد الكلي. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قُدِّرت التدفقات الواردة التي من هذا القبيل بـ ٢ ٢٣١,٥ مليون دولار، بزيادة عن التدفقات الواردة في ٢٠١٣ نسبتها ٦,٣ في المائة.

٢٩ - وللنفاذ إلى الأسواق أهمية فائقة لدى بلدٍ غير ساحلي مثل زامبيا التي تحيط بها ثمانية بلدان وتحظى بعضوية الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتَركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وبإزالة الحواجز القائمة أمام التجارة وتبنّي نظام تجاري متعدِّد الأطراف منذ ١٩٩١، أصبحت زامبيا الآن ذات اقتصاد تجاري أكثر انفتاحاً وغير تمييزي وقائم على القواعد.

٣٠ - وفيما يختص بالقدرة على تحمُّل الدَين، انخفض الدَين العام الخارجي من ١٧٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٢ إلى أقل من ١٠ في المائة في ٢٠٠٧. إلاّ أن هذا ازداد من ١٠,٣ في المائة في ٢٠١١ إلى ١٥,٤ في المائة في ٢٠١٢، كما قُدِّر بنحو ١٥ في

---

(٢) United Nations Development Programme and Ministry of Finance, Millennium Goals Progress Report, Zambia, 2013, Lusaka, 2013.

(٣) Ministry of Finance, Annual Economic Report 2013, Lusaka, 2014.

المائة في ٢٠١٣. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بلغ الدَين الخارجي ٤,٧ بلايين دولار، بينما مثّل الدَين المحلي ١٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٣١ - وفيما يختص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل مع القطاع الخاص، كان أداء زامبيا معقولاً إلى حدٍ بعيد، إذ ازداد عدد المشتركين في خدمات الهاتف الخلوي من ٥٠ ٠٠٠ مشترك في سنة ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٠ ملايين مشتَرك في ٢٠١٢ وتجاوزوا فعلاً النسبة المتوقعة على الصعيد الوطني لسنة ٢٠١٥ البالغة ٣٠٠ مشتَرِك لكل ١ ٠٠٠ من السكان. وبحلول ٢٠١٣، قُدِّرت قاعدة المشتَركين بـ ١٠ ٣٩٥ ٨٠١. وزادت نسبة تغلغل الإنترنت من ١٧,٣ لكل ١ ٠٠٠ من السكان في ٢٠١٢ إلى ١٨,٥ لكل ١ ٠٠٠ من السكان في ٢٠١٣.

جيم - الأنشطة والاستراتيجيات والدروس المستفادة

١ - أنشطة السياسة العامة، والاستراتيجيات

٣٢ - يتمثّل أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية الهامة لزامبيا في ضمان استجابة وطنية تهيّي بيئة تكفل المزيد من العدالة الاجتماعية والمساواة في امتلاك الدوافع الإنمائية الأساسية، ألا وهي التعليم، والصحة، والأمن الغذائي، والوظائف، لا سيما امتلاك النساء والشباب لهذه الدوافع. وتحقيقاً لهذه الغاية، تركِّز الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية على معالجة انخفاض مستويات العمالة الرسمية اللائقة، وتعزيز التنمية الريفية، وتقليل أوجه اللامساواة الآخذة في الاتساع، وتشجيع التنويع الاقتصادي. كذلك يحتاج البلد إلى تنمية القدرة على اكتساب عائدات من موارده الطبيعية الهائلة وإعادة تخصيصها على امتداد أراضيه لتقليل أوجه التفاوت في الدخل وفيما بين المناطق عن طريق استثمارات في كلٍ من القطاعات الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية.

٣٣ - وتشمل أولويات الحكومة الإنمائية تعزيز القدرة الوطنية على تحويل القواعد والقِيَم والعوامل الاجتماعية - الثقافية السلبية المتغلغلة التي تحول دون الاشتراك في العمليات الوطنية وتحقيق المساواة بين الجنسين وتطبيق سياسة الشمول. وإدراكاً للحقيقة القائلة بأن محدودية الاشتراك في العمليات الوطنية، التي من قبيل التنمية الوطنية، تقوِّض بناء الدولة بينما تؤثِّر محدودية الشفافية والمساءلة وعدم كفاية قدرة التنفيذ في المؤسسات الوطنية تأثيراً سلبياً على تحقيق النتائج الإنمائية، فإن الحكومة تولي أهمية كبيرة لتعزيز التضامن وتوسيع نطاق المشاركة في عمليات التنمية الوطنية عن طريق السياسة الوطنية للتخطيط والميزنة. ويتوقَّع أن يؤدّي هذا أيضاً إلى تعزيز تكامل عمليات التخطيط التي من قبيل نُظم الميزانية الوطنية والتخطيط

الحضري والتخطيط اللامركزي لتحقيق تماسك السياسات والبرامج الوطنية مما يفضي إلى بلوغ النتائج المرجوة.

٣٤ - وقد وُضعَت موضع التنفيذ استراتيجيات لتعزيز القدرات الوطنية التي تكفل التخطيط الموجّه نحو تحقيق النتائج ورصد البرامج الإنمائية. وأسفر هذا عن وضع ٣٩ مؤشراً وطنياً لقياس الأداء وللسعي لاحقاً إلى بلوغ الغايات المرجوة في ٢٠١٥ في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يتجاوز هذا، توجَد تدابير لإدراج تحديد الفئات السكانية الضعيفة واستهدافها، وكذا وضع برامج ملموسة لتمكين تلك الفئات. وشملت هذه التدابير إنشاء مؤسسات وطنية من قبيل لجنة التمكين الاقتصادي للمواطنين والمجلس الوطني المعني بالإيدز ومؤسسة التنمية الصناعية، وتنشيط برامج من قبيل صندوق تمكين الشباب وصندوق تمكين المرأة والصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية. وفيما يختص بالإصلاحات التشريعية، أقرّت الحكومة قانون مكافحة العنف الجنساني وقانون التعليم. وإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة عملية تنقيح دستورية لتلبية طموحات الشعب فيما يختص بالحوكمة.

٢ - الدروس المستفادة الرئيسية

٣٥ - تأثَّر بلوغ زامبيا أهداف التنمية البشرية والغايات المرجوة من الأهداف الإنمائية للألفية تأثّراً سلبياً بمجموعة من العوامل الحاسمة التي يعزّز بعضها بعضاً. إذ أدّى التحدّي المتمثّل في ترجمة النمو الاقتصادي الكبير إلى مصادر للعمالة المُنتِجة، وفي انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الزراعي إلى إبطاء التخفيف من حدة الفقر. وأثَّر بطء التقدُّم نحو تخفيف حدة الفقر تأثيراً سلبياً على تحقيق إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، وتمكين النساء، في جملة مؤشرات. وبالمثل، لم يقابل معدَّل النمو السكاني البالغ ٢,٨ في المائة سنوياً أثناء الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠١٠ ما يضارعه تماماً من تحوُّل اجتماعي واقتصادي مُناظِر. وما برحت آليات إنجاز الخدمات دون القدرة المُثلى اللازمة، وكان الدليل على ذلك هو الضغط الذي تعرّضت له البنية الأساسية القائمة التي من قبيل المدارس ومرافق الصحة والمياه والإصحاح، مما أسفر عن تدنّي جودة الخدمات وسوء مؤشرات التنمية البشرية. وهذا دفع الحكومة إلى الشروع في جهد طموح لتطوير وتوسيع نطاق البنية الأساسية في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والإصحاح وفي قطاع الطرق الفرعي بهدف زيادة إنجاز الخدمات وتلبية الطلبات المتزايدة على مثل هذه الخدمات.

٣٦ - كما اعترفت الحكومة بأن اتباع نهج ''العمل منفرداً بمعزل عن الآخرين'' لمعالجة التحدّيات الإنمائية حسب القطاعات كان له أثر سلبي على معالجة العوامل التي يعزِّز كل منها الآخر اللازمة لمعالجة الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى سبيل المثال، يستلزم الحدّ من إزالة

الأحراج سياسة عامة وأنشطة قانونية في قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة. كذلك، يلزم تعميم مراعاة تغيُّر المناخ في القطاعات الإنتاجية لتعزيز المكاسب الإنمائية في قطاعات من قبيل الزراعة والطاقة والمياه التي تؤثّر على الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية. ولمعالجة هذا الأمر نفَّذت الحكومة، في نطاق خطة التنمية الوطنية السادسة المنقّحة، إطاراً تعاونياً مشتركاً بين القطاعات لتعزيز أوجه التآزر بين شتّى القطاعات في أثناء تنفيذ خطط التنمية الوطنية. وبالمثل، يعاد تصميم الأفرقة الاستشارية القطاعية التي تقدِّم المشورة للحكومة بشأن التخطيط ووضع الأولويات والتنفيذ والرصد والتقييم للبرامج الإنمائية كي تكون انعكاساً لهيكل للقطاعات متسم بالتساوق والاستقلالية من أجل تعزيز الروح الجماعية عند معالجة الأنشطة الإنمائية فيما بين القطاعات. والأفرقة الاستشارية القطاعية تشمل جهات إنمائية تمثّل كلاً من الدولة والجهات غير الحكومية. وهذا الدرس مستمد أيضاً من الإطار المُستخدَم للنجاح في تنفيذ الهدفين الثاني والسادس من الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن استخلاص استدلالين حاسمين من الأهداف الأربعة التي تحققت، على النحو المبيَّن في الفقرات أدناه.

النهج الإنمائي القائم على النتائج مقابل النواتج

٣٧ - استندت الأنشطة المُضطَلع بها لتحقيق الهدفين الثاني والسادس، على خلاف الأهداف الأخرى من مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية، إلى العوامل المتعددة الأبعاد والمتعددة الجوانب اللازمة لتحقيق نتيجة مرجوة. وفي حالة برامج التغذية المدرسية (الهدف الثاني)، تقررت تحويلات نقدية اجتماعية وإصلاحات قانونية وسياساتية وبرامج دعوية للتشجيع على المواظَبة في المدارس. وفيما يختص بالهدف السادس من تلك الأهداف، كان المجلس الوطني المعني بالإيدز، والخطط المتكاملة، والإصلاحات السياساتية، والوعي المجتمعي والحصول على العلاج جزءاً من نهج متكامل لتنفيذه. كذلك، كان المجلس المذكور في وضع يسمح له بأن يوفِّر على نحو فعّال القيادة والتنسيق والإدارة المالية للتصدّي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٨ - وعلى العكس من ذلك، اتُّبع نهج يستهدف النواتج عند تنفيذ الهدف الرابع والهدف الخامس والهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو نَهج عجَّل بتباطؤ التقدُّم. واعتُمدت سياسات وأُطر قانونية لمعالجة إزالة الأحراج دون ضمان اتساقها مع السياسات والأُطر القانونية القائمة في مجال الزراعة أو مجال الصناعة. كذلك، لم تهيّأ للاستثمار أو السياسات بيئة مناسبة لتعزيز مصادر الطاقة البديلة من أجل تعزيز التدابير اللازمة للحدّ من إزالة الأحراج. وجرى تحديد ومعالجة الصلات غير الكافية بين زيادة معدلات التعليم الثانوي، والتعليم الجامعي، والحدّ من وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات من ناحية.

وفضلاً عن ذلك، فإن الحاجة إلى توفير هياكل أساسية مادية، من قبيل الطُرق، لم تتحدّد بوصفها عاملاً مُيسِّراً لتحقيق الهدفين الرابع والخامس من الأهداف الإنمائية للألفية. ولوحظ نقصان متواضع في معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية بالاقتران بزيادة في الاستثمار في الهياكل الأساسية المادية والدعم بالموظفين الصحيين المهرة في المرافق.

الترتيبات المؤسسية

٣٩ - تُعَدّ المؤسسات الفعّالة المسؤولة ضرورة للنجاح في تحقيق مخطَّط التنمية. وهذا يستلزم الاستثمار في توليد البيانات وترتيبات الرصد الفعّالة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من العملية الإدارية. ومستقبلاً سيكون تنسيق السياسات والخطط جزءاً من الخطاب المتعلّق بالترتيبات المؤسسية بجعل خطة التنمية والالتزامات العالمية في مستوى أفهام العامة.

الآلية والسياسات

٤٠ - بينما صِيغت الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها صياغة جيدة لم توجَد آليات أو سياسات واضحة تدعِّم الاستهداف أو التنفيذ دعماً كافياً على الصعيد الوطني. ويُتوقَّع أن يُحَلّ هذا الإشكال بتنفيذ السياسة الوطنية للتخطيط والميزنة وما يتلوها من تشريعات.

الالتزامات الموسّعة

٤١ - يتسم الالتزام المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية بأنه في الأساس التزام تقوده الحكومة، إذ تكون المشاركة الجماهيرية في صوغه وتنفيذه في الحدود الدنيا. وقد أسهمت محدودية المشاركة العامة في ضَعف كل من السيطرة الوطنية على السياسات، والمساءلة العامة، وتوفير الموارد للأنشطة. وقد لزمت إعادة تنظيم الأفرقة الاستشارية القطاعية لازمة حالياً بفعل الحاجة إلى دفع الدعم للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات القائمة على أساس ديني من أجل اجتذاب تلك الكيانات للمشاركة في تنفيذ المشاريع.

٣ - العمل مع الشركاء الإنمائيين

٤٢ - بالنسبة لزامبيا، يُتوقّع أن يساهم العمل مع شركاء التعاون الإنمائي في ضمان ما يلي: (أ) توسُّع القطاعات الإنتاجية في فرص كسب الدخل اللائقة المستدامة، لا سيما للشباب والنساء في أفقر المناطق؛ (ب) تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، لا سيما الشراكات في قطاعات الصناعات الاستخراجية والزراعة والطاقة، لإعداد ودعم المشاريع/البرامج سوياً؛ (ج) قيام المؤسسات الوطنية على جميع الأصعدة بإدارة الموارد وتنسيقها وتقديم الحساب عنها لتقديم الخدمات بإنصاف؛ (د) تعزيز زامبيا للاشتراك الفعّال على قدم المساواة في العمليات الوطنية والديمقراطية، لا سيما من جانب النساء والشباب والفئات المهمّشة؛ (هـ)

حدوث تحسُّن في حماية وتعزيز حقوق الإنسان والأمن البشري، واللجوء إلى العدالة، والمساواة بين الجنسين، مع تركيز خاص على حقوق الفئات المهمّشة والضعيفة.

٤٣ - من المتوقَّع نشوء بنية تعاون جديدة جرّاء انتقال زامبيا إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط. والمرجَّح أن تكون البنية الجديدة ثلاثية الأبعاد، أي مؤلّفة من الدول المانحة التي تقدِّم الدعم، والدولة المتلقية التي تحصل عليه، والجانبان معاً وهما يشكّلان قدرة مستدامة. ولذلك يُتوقّع أن يشمل التعاون نُهوجاً مبتكرة لدعم الحكومة فيما يختص باستحداث القدرات والمؤسسات التي يمكن أن تستجيب سريعاً للصدمات الداخلية والخارجية. وهذا يشمل دعم ما يلزَم من تنمية مؤسسية مُحدِثة للتحوُّلات وتنمية القدرات لتعزيز تنسيق البرامج والسياسات الوطنية وتماسكها. وفي الوقت ذاته، توجد حاجة إلى الدعم لتحويل التقاليد الاجتماعية والثقافية السلبية من أجل تيسير المشاركة الواسعة النطاق وزيادة الشفافية والمساءلة، وتوسيع نطاق الالتزام بالقانون، وتحسين التصدّي لتغيُّر المناخ.

٤٤ - ويُتوقّع أن يُسهم العمل مع المجتمع الدولي في تعزيز النمو الاقتصادي الجامع المستدام بيئياً، والحوكمة الديمقراطية لتعزيز اشتراك المواطنين، وتقوية المؤسسات لضمان الحصول على الخدمات الأساسية. كما يُتوقّع أن يؤدّي ذلك إلى تعزيز اتساق السياسات، والمساءلة، والإصلاح المؤسسي، والمشاركة العامة للحدّ من الفقر وأوجه اللامساواة. وإضافة إلى ذلك، تودّ الحكومة أن توصِّل إلى أذهان عامة الجمهور التجارب الناجحة في مجال تعبئة الموارد لتعزيز قدرتها على الاستفادة من الصناديق الرأسية الموجودة والبازغة، التي من قبيل الصندوق الأخضر للمناخ، وهي صناديق شديدة الأهمية للبلدان المارة بمرحلة انتقال إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل.

٤٥ - واستناداً إلى الخبرات السابقة في زامبيا وغيرها من البلدان النامية، فإن الأمم المتحدة وبرامجها والصناديق الخضراء للمناخ في وضع أفضل لمساعدة زامبيا على تهيئة بيئة من شأنها:

(أ) تعزيز ابتكار واستحداث فكر مستقل وخيارات سياساتية؛

(ب) إعداد سياسات وأُطر معيارية وتنفيذها لاحقاً، بما يتمشّى مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي تُعَدّ زامبيا دولة طرفاً فيها؛

(ج) استحداث شبكات معرفية وتقاسم المبادرات الجديدة والقيام بدور رائد فيها؛

(د) بناء القدرة المؤسسية للشركاء على الأصعدة كافة.

ثالثا – البؤرة المواضيعية

ألف – الفُرص والانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة

٤٦ – ترحِّب زامبيا بمجالات التحوُّل الخمسة التي قامت على أساسها أهداف التنمية المستدامة لأنها توفِّر الأساس الجوهري للعدالة الاجتماعية وتتماشى مع قِيَم البلد الوطنية ومبادئ التنمية ورؤية ٢٠٣٠.

٤٧ – واستفادت زامبيا من الدروس القيِّمة المستخلصة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ونجاح المشاركة الواسعة النطاق أثناء وضع أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، ينبغي أن يستند انتقال زامبيا إلى أهداف التنمية المستدامة وتقريبها من أفهام العامة إلى المبادئ التالية: (أ) الالتزام الواسع النطاق على امتداد وزارات الحكومة والمجتمع والمؤسسات الوطنية؛ (ب) الاعتراف بتلك الأهداف باعتبارها أهدافاً منطبقة على البلدان المتقدمة النمو بقدر انطباقها على البلدان النامية وبالتالي فهي تُملي بنية تعاون إنمائي جديدة؛ (ج) اعتماد استراتيجيات مشاركة تعزّز الشراكات بطريقة مُحدثة للتغيير سعياً إلى تنمية قدرات المؤسسات الوطنية ورأسمال زامبيا البشري لا لقيام الشركاء الإنمائيين بتوفير تقديم الخدمات بطريقة مباشرة.

٤٨ – وستسعى زامبيا جاهدة إلى قطع خطوات جريئة لأجل التحوُّل بنجاح من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وسيجري تشجيع نموذج إنمائي جديد يقوم على الشراكات لا على صيغة الدولة المانحة/الدولة المتلقية، وهو نموذج يقوم على التضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة، وذلك إلى جانب عملية إقرار أهداف التنمية المستدامة. وستدعِّم زامبيا السياسات الإنمائية العالمية والوطنية القائمة على أساس النتائج لا على أساس النواتج. ولذلك، تدعو الحاجة إلى استحداث قدرات جديدة على الأصعدة كافة، في بلدان شمال الكوكب وجنوبه، فضلاً عن استحداثها في الوكالات الإنمائية. وفضلاً عن ذلك، تؤكّد زامبيا على الحاجة إلى ضمان جعل تنمية المؤسسات ورأس المال البشري جزءاً لا يتجزأ من العملية الإنمائية.

٤٩ – وعلى الصعيد الوطني، يلزم التركيز أساساً على وضع التنمية المستدامة في بؤرة السياسات الاجتماعية – الاقتصادية. وهذا يقتضي إدماج أبعاد الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وفي إطار جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة، ستسعى زامبيا، من جانبها، إلى تحويل اقتصاداتها لتهيئة فرص العمل وتحقيق النمو الشامل للجميع، وبناء السلام، والمؤسسات الفعّالة المنفتحة المسؤولة، وإقامة شراكة عالمية جديدة.

٥٠ - إلاّ أن الفرصة قد سَنحت في زامبيا للعمل في إطارٍ مخطط تنموي أوسع من إعداد الأمم المتحدة، وذلك بإعداد نموذج العائد الديمغرافي للبلد الذي يحقّق التناغم مع رؤية ٢٠٣٠ الطويلة الأجل. وباستخدام الغايات المستمدة من دراسة العائد الديمغرافي، تعيد الحكومة النظر في سياستها السكانية الوطنية، بهدف جعلها سياسة أساسية تستمد منها السياسات القطاعية الأخرى استراتيجياتها وسياساتها الخاصة. وسيكون نموذج العائد الديمغرافي والسياسة السكانية الوطنية المنقّحة بمثابة مُرشد إضافي للتوجيه والغايات والاستراتيجيات لخطة التنمية الوطنية السابعة (٢٠١٧-٢٠٢١).

٥١ - وفي إطار السياسة الوطنية للتنمية والميزنة، ستستهدف زامبيا تعزيز النهج المنسَّق في مجال تنفيذ عملية التخطيط الإنمائي الوطني. وبينما تعزِّز السياسة تنفيذ الخطط الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل وهي تقيم صلة بين الخطة وإطار الإنفاق المتوسط الأجل ومن بعده الميزانيات السنوية، فإنها تعزّز أيضاً بنية الإدارة اللامركزية حسب المرتأى في إطار سياسة اللامركزية الوطنية وخطة تنفيذ اللامركزية المُقترحَة.

٥٢ - ويمثّل إعداد زامبيا للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء واستهلالها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ فرصة عظيمة لضمان إتاحة البيانات الدقيقة في الوقت المناسب لصانعي القرار، بما في ذلك الموطنون في المجتمعات المحلية الريفية المهمَّشة. وتلقي الأدلة الإحصائية، لا سيما على صعيد المجتمع المحلي، الضوء على حجم ومظهر أوجه اللامساواة وأوجه الضعف القائمة. وتتيح المعلومات المجموعة على الصعيد دون الوطني لأصحاب الحقوق إدراك ظروفهم، كما تشجعهم على الاشتراك وإمكان التمثيل في العمليات الإنمائية الوطنية على جميع الأصعدة لكي يطالبوا بحقوقهم. وستطالب فئة أصحاب الحقوق متى جرت توعيتها وجرى تمكينها بنقل الصلاحيات اللامركزية المتعلقة بصنع القرار والشؤون المالية استناداً إلى نظام لتخصيص الموارد المحلية. وهذا بدوره يقوي القدرات المؤسسية القائمة على الصعيد المحلي التي ما برحت تمثل ضائقة كبرى تعوق ضمان تنفيذ السياسة الوطنية للامركزية في زامبيا.

٥٣ - ويمثل توقيت التنمية المستدامة فرصة ثمينة لزامبيا، إذ أن البلد سوف يكون في طريقه لإنجاز عملية وضع التفاصيل الدقيقة لخطة تنميته الوطنية السابعة (٢٠١٧-٢٠٢١). وسوف تُرحِّب منظومة الأمم المتحدة بأن تكون شريكاً لزامبيا في تسكين أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات تلك الخطة.

٥٤ - والأمر الأهم على الإطلاق في هذه الفترة الانتقالية هو عنصر الحوكمة، وهو مقوِّم أساسي رئيسي يشمل جميع الأبعاد الأساسية الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة. ولم تكن الحوكمة بُعداً أساسياً في الأهداف الإنمائية للألفية؛ إلاّ أنها ذات أهمية رئيسية للارتقاء بأداء زامبيا حتى في عملية التخطيط الإنمائي الوطني.

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

الاستنتاجات

٥٥ - لكي تضمن زامبيا تنمية اقتصادية شاملة للجميع وتوليد ما يكفي من الموارد لكفالة الاستثمار اللازم للإدماج الاجتماعي وتحسين معدلات رفاه مواطني زامبيا جميعهم، سيحتاج البلد إلى تبني تكنولوجيات جديدة تجمع بين تحسين مستويات معيشة الفقراء ومعالجة التحديات الإيكولوجية. والمغزى الذي يُنسب إلى العلم والتكنولوجيا في خطة التنمية الوطنية السادسة المنقَّحة هو التقدم في الاتجاه الصحيح حتى وإن كان من المرجح أن يكون الشيء الأكثر فعالية هو مراعاة تعميم العلم والتكنولوجيا والابتكار في الاستراتيجيات القطاعية، وكذلك الأمر بالنسبة للاستدامة البيئية.

٥٦ - ورغم جهود زامبيا المبذولة من خلال برنامج الإصلاح بهدف تنمية القطاع الخاص، كان اشتراك القطاع الخاص في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في الحدود الدنيا للغاية. وكما يشير جيفري ساكس، فإن القطاع الخاص هو القطاع الإنتاجي الرئيسي والحائز على كثير من التكنولوجيات المتقدمة ومنظومات الإدارة التي ستكون ذات أهمية شديدة في نجاح أهداف التنمية المستدامة[٤] وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يدعِّم القطاع الخاص أهداف التنمية المستدامة بطرائق عملية يمكن قياسها، بسياساتها وعملياتها الإنتاجية وارتباطها بأصحاب المصلحة. وخلافاً لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، سيتعيَّن على زامبيا إنشاء آلية شاملة كي تُشرك القطاع الخاص أثناء عملية أهداف التنمية المستدامة.

٥٧ - وأخيراً، جلب تأهل زامبيا لفئة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تحديات. والأداء في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية طابعه مواجهة البلد الفقير لتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية، عندما يعتمد البلد على أكثر من ٨٠ في المائة من الدعم المستمد من موارد خارجية تمكنه من بلوغ مؤشرين، متعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية وبالإيدز، من أربعة فقط من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية جرى إدراكها. ولذلك، ينبغي أن تستنبط زامبيا آلية مستدامة لضمان التمويل المحلي إذا أرادت الحفاظ على الإنجازات المتحققة في مكافحة ذلك الفيروس والإيدز أو تحسين تلك الإنجازات.

التوصيات

(٤) Jeffrey D. Sachs, "From Millennium Development Goals to sustainable development goals", *The Lancet*, vol. 379 (9 June 2012).

٥٨ - يتضح من هذا التقرير أن النجاح لم يكتب في زامبيا لنمو الاقتصاد الكلي بالعمل على النحو المعتاد ولا للآثار الثانوية للمسارات التي شُقت في الماضي، وأن هذين العاملين ما زالا يفاقمان أوجه اللامساواة. ولكي يحدث تغيُّر تحويلي أثناء فترة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، يوصى بالتدابير التالية:

(أ) إعداد نهج للتنمية الوطنية قائم على الحقوق ومتسم بكونه منصفاً مناسباً مستنداً إلى مبادئ الحوكمة التي تمكِّن الفقراء من الاشتراك في العملية الإنمائية الوطنية لكونه شديد الأهمية لتعزيز أداء البلد في مجال تنفيذ خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة؛

(ب) ينبغي أن تواصل زامبيا السعي إلى بلوغ الحتمية الإنمائية المتمثلة في معالجة التحديات الملحوظة المتمثلة في تنسيق السياسات وتجزؤها وعدم تماسكها بينما تكفل مراعاة تعميم المسائل الشاملة المتمثلة في الحوكمة، والجنسانية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعمل، والاستدامة البيئية، والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار؛

(ج) من المهم استخدام الغايات المستمدة من دراسة العائد الديمغرافي وتنقيح الحكومة للسياسة السكانية الوطنية بهدف جعلها سياسة أساسية تستمد منها السياسات القطاعية الأخرى استراتيجياتها وسياساتها الخاصة بها، وذلك لوضع أساس متين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ثم خطة التنمية الوطنية اللاحقة لها. وينبغي أن يكون نموذج العائد الديمغرافي والسياسة السكانية الوطنية المنقَّحة دليلاً إضافياً للاتجاه والغايات والاستراتيجيات في نطاق خطة التنمية الوطنية السابعة (٢٠١٧-٢٠٢١)؛

(د) إن إضفاء طابع محلي على مؤشرات التنمية الوطنية من خلال إطار واضح للمساءلة مستند إلى أهداف واضحة وغايات تشغيلية محدَّدة زمنياً ومؤشرات ممكن قياسها على صعيد المجتمعات دون الوطنية، بمشاركة الفئات المهمَّشة، من شأنه أن ييسر تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك من الأُطر الإنمائية الوطنية؛

(هـ) ينبغي أن تظل الحكومة مركِزة، بدعم من الشركاء، على مساعيها الرامية إلى تعزيز النُظم الإحصائية واستخدام البيانات الجيدة لتحسين تصميم السياسات ورصدها. ويجب تحقيق تناغم الاستراتيجيات والسياسات مع الجدول الزمني الإحصائي تحاشياً لفترات التخلف الفاصلة بين البيانات، من ناحية، والمحطات المهمة للأهداف والغايات والمؤشرات، من ناحية أخرى، كما كان الحال أثناء تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ضميمه

معلومات إحصائية

الشكل الأول

الترتيب على مؤشر تيسير المعاملات التجارية ومؤشر التنافسية العالمي بالنسبة لـ ١٨٩ بلداً و١٤٨ بلداً، على التوالي، من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالمقارنة بماليزيا والصين عام ٢٠١٣.

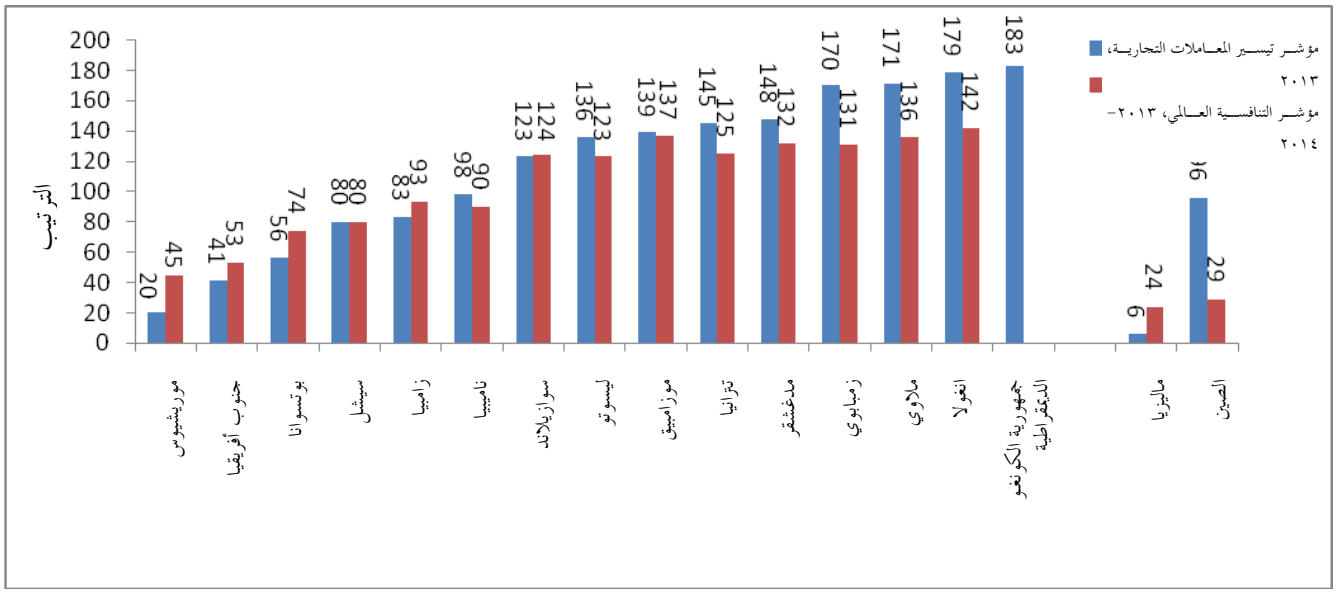

المصدر: World Bank, *Ease of Doing Business Report 2014*; and World Economic Forum, *The Global Competitiveness Report 2013-2014*.

الشكل الثاني

مؤشر التنمية البشرية ومؤشّر التنمية البشرية معدلاً لمراعاة اللامساواة، فيما يختص ببلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ٢٠١٢

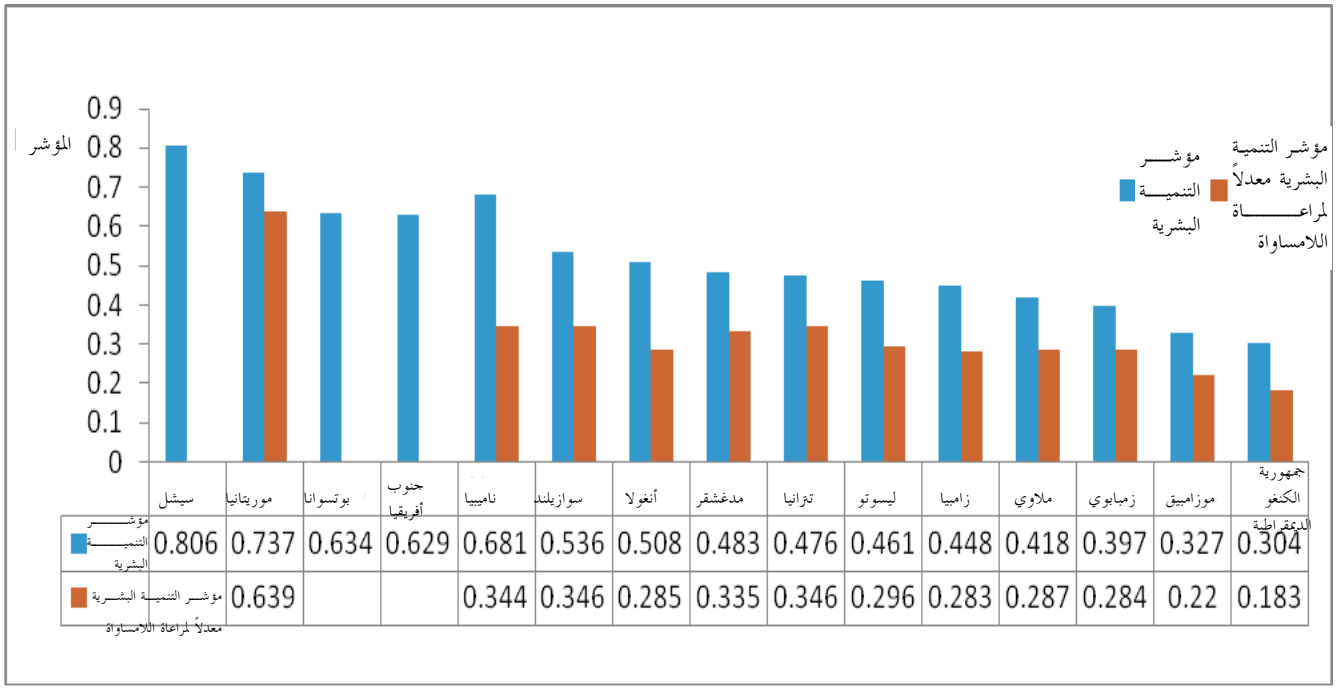

	سيشل	موريتانيا	بوتسوانا	جنوب أفريقيا	ناميبيا	سوازيلند	أنغولا	مدغشقر	تنزانيا	ليسوتو	زامبيا	ملاوي	زمبابوي	موزامبيق	جمهورية الكنغو الديمقراطية
مؤشر التنمية البشرية	0.806	0.737	0.634	0.629	0.681	0.536	0.508	0.483	0.476	0.461	0.448	0.418	0.397	0.327	0.304
مؤشر التنمية البشرية معدلاً لمراعاة اللامساواة		0.639			0.344	0.346	0.285	0.335	0.346	0.296	0.283	0.287	0.284	0.22	0.183

المصدر: UNDP, *Human Development Report 2013*.

الشكل الثالث

مؤشر التكافؤ بين الجنسين حسب الفرقة المدرسية، زامبيا، ٢٠١٣

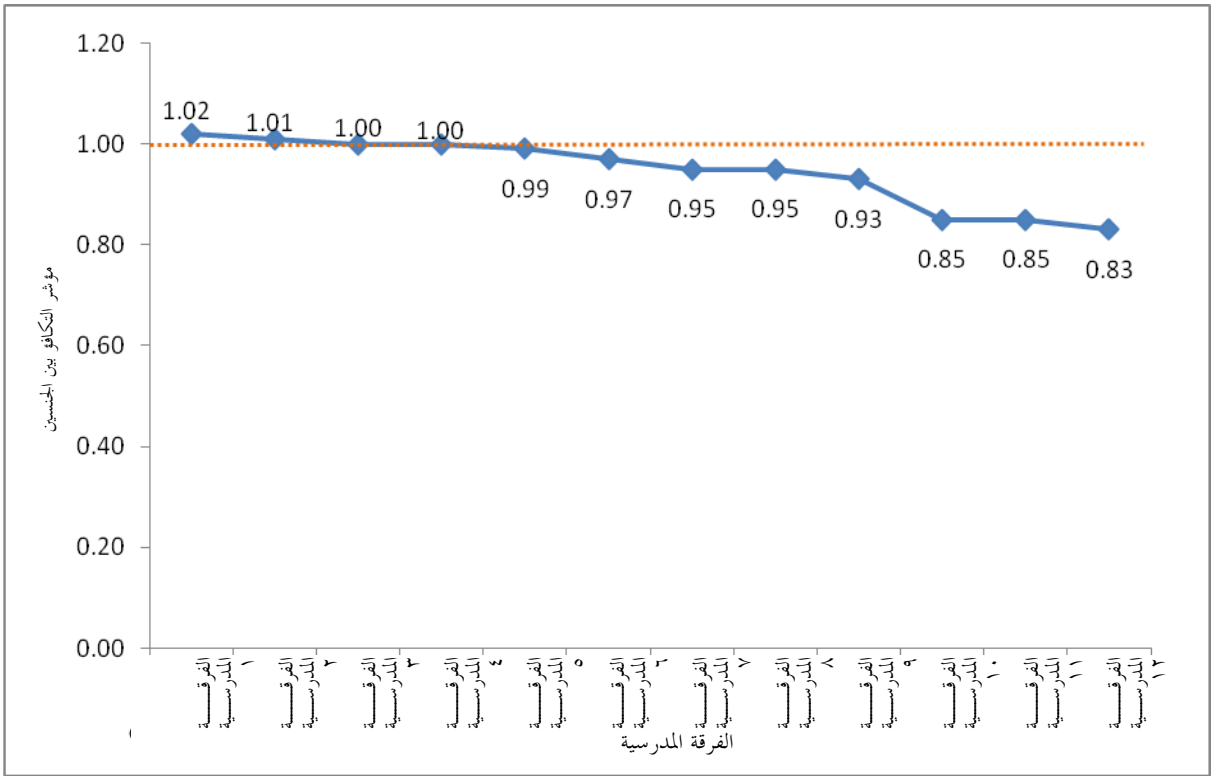

المصدر: *2013 Educational Statistical Bulletin*, April 2014.

الشكل الرابع

الفقر المدقِّع حسب حالة العمالة في المناطق الريفية والحضرية في زامبيا

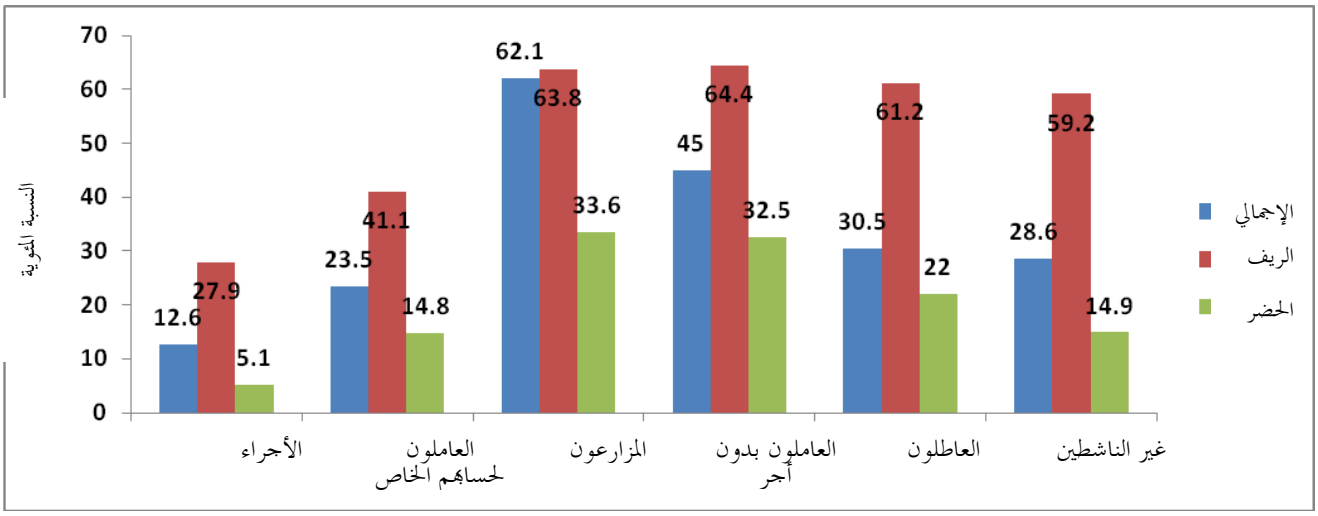

المصدر: Central Statistical Office, Living Conditions Monitoring Survey 2010.